

رئاسة عون: خطط الأوراق داخلياً

ورد كاسوحة*

المعادلة الداخلية على قاعدة إعطاء عون - وسواه طبعاً - حقه في التمثيل السياسي. قاد ذلك البلاد إلى إبرام تسوية في الدوحة لا تجب الطائف ولكنها تسمح لمن همشته توازناته بمعاودة الحضور في العملية السياسية، بحيث يحصل التصحيح من دون المساس بخصص الكتل الأخرى التي أنصفها الطائف، وأتاح لها الدخول في معادلات الإقليم. على هذا الأساس أجريت الانتخابات النيابية في عام 2009 وحصل فيها التيار الذي يمثله عون على كتلة نيابية كبيرة تمثل أغلبية حقيقية بالنسبة إلى بيئته الاجتماعية. ونظراً لحجم هذه الكتلة فإنها استطاعت عبر التحالفات التي عقدتها مع الكتل الأخرى المماثلة لها من حيث الحجم التأثير في المعادلات الداخلية قبل وبعد وقوع الأزمة السورية.

تغيرات المشهد الإقليمي

ومع انشغال النظام هنا بأزمته الداخلية اختلت مجدداً التوازنات السياسية في لبنان، واضطرت الكتل النيابية المتحالفة مع سوريا إلى تدبير أمورهما بمعزل عن المرجعية الإقليمية التي كانت تشارك مع السعودية في إدارة الشأن اللبناني. في هذه المرحلة ساد وهم لدى الأصدقاء الداخليين المناوئين لسوريا بإمكانية التحكم باللعب السياسية عبر المزيد من إضعاف النظام هنا، وفي ظلهم أن إضعافه عبر دعم الاحتجاجات والعمل المسلح المناوئ له سينعكس على نفوذ حلفائه في الداخل، وعلى رأسهم حزب الله وعون. ولكن سرعان ما تبذد هذا الوهم مع تعقد المسألة السورية وتزايد التدخلات الإقليمية والدولية فيها، وهي تدخلات تجعل حتى من الحضور الكبير لحزب الله على الساحة السورية أمراً غير حاسم على

لا يمكن فهم الظاهرة التي يمثّلها ميشال عون بالاعتماد فقط على تحليلات لسياساته المتغيرة تجاه سوريا، أو موقعه من المعادلة الداخلية التي كان يحكمها حتى فترة قريبة الصراع بين معسكري 8 و14 آذار. ثمة أهمية طبعاً لهذا البعد في صعوده ولكنها مقترنة بالمسببات الأخرى له والتي يُعتبر التمثيل الشعبي الواسع أحد أهم أركانها. فلولا امتلاكه لهذه القاعدة الشعبية الواسعة لما أمكنه أن ينتزع حصة وازنة في السلطة بعد توقيع اتفاق الدوحة، ولا أن يعقد تحالفات مع أطراف تمتلك بدورها تمثيلاً كبيراً وتستطيع من موقعها الداخلي - ولاحقاً الإقليمي - الدفاع باستماتة عن وصول الرجل إلى الرئاسة، حتى لو اضطرها الأمر إلى "الاشتباك" مع حلفاء يُعتبرون أقرب إليها بكثير من عون. في نظام سياسي معقد وقائم على المحاصصة كالنظام اللبناني يستحيل استبعاد الأطراف التي تمثل حالات شعبية من التمثيل السياسي، وفي حال استبعدت من المعادلة كما حصل مع عون عقب توقيع اتفاق الطائف فإنها سرعان ما تعود إلى حجمها وتمثيلها الطبيعيين بمجرد زوال العامل الموضوعي الذي تسبب في إبعادها. وهذا ما حصل بعد الخروج السوري العسكري من لبنان، غير أن العوامل الموضوعية التي أتت بها الخروج كانت "أقوى" من تلك التي انتهت بزواله، فكان التحالف الرباعي الذي قطع الطريق مجدداً على انتخابات نيابية تسمح "بتمثيل متساو" للكتل الشعبية الكبرى. هكذا، استمرت حالة منع الرجل وما يمثّل من الحصول على نصيبه في الحكم، واحتجاج الأمر إلى حرب كبرى وجولة عنف أهلي حتى يُعاد إنتاج

أولويات مصر والسعودية: جسر الملك سلمان أم

ناصر الحسيني*

المقاومة والممانعة في المنطقة، مثار تعجب سعودي، فمن يرغب بعلاقات "دافئة" مع تل أبيب وهو الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لا تراه يسعى لمواءمة رغبتة تلك في سوريا أو اليمن ومع الحلف الجديد السعودي الإسرائيلي الأمريكي. بل إن النظام المصري يترك الحبل ممدوداً ومرخى من جانبه مع السعودية، فإن شدته الرياض شدته القاهرة وإن أرخته الرياض انصرفت القاهرة إلى أمورهما الخاصة مديرة ظهرها، ليتبين أن مصر لديها حسابات أخرى:

فالقاهرة تحسبت مسبقاً لاحتمال توقف الرياض عن تزويدها بالإمدادات النفطية، وأجرت عقوداً احتياطية مع عدة موردين تزامناً مع توقيع الاتفاق مع أرامكو السعودية أوائل نيسان الماضي، وبعد وقفها هدأت بأن إيران والكويت قد تكون في عداد قائمة الموردين للمشتقات النفطية إلى مصر، وما لبثت قليلاً حتى وقّعت مع الإمارات عقوداً شبيهة بتلك الموقعة مع شركة أرامكو للمشتقات النفطية من حيث التسهيلات...

"قصة" جزيرتي تيران وصنافير أيضاً لم تنته في تمثيلية المحاكم. قناة المنار التي أنزلت من على "القمر" قبل زيارة الملك سلمان التاريخية إلى القاهرة التي أرست "التحالف المصري السعودي" في إبريل/ نيسان الماضي يمكن أن تصعد عليه ثاني.

جسر الملك سلمان بين البلدين لم يتحقق منه شيء وأصلاً المصريون سيحرصون على عدم تمركز السعوديين في الجزيرتين التي يعتزّمون، وفق ضابط الاستخبارات السعودي السابق أنور عشقي ومنسق الاتصالات مع الصهاينة، إشراك الإسرائيليين في عمرانها وجعلها منطقة مفتوحة أمامهم تحت السيادة السعودية... ولعل المنهال المصري في بناء الجسر مرده، إضافة إلى استكمال حسم هوية الجزيرتين، الخوف من سهولة سيلان "المد الدعوي" السلفي إلى الصعيد

هناك توتر في العلاقات المصرية - السعودية بحاجة إلى أن نراقب تفاعلاته كي نعرف إذا كانت هذه العلاقة سائرة باتجاه مزيد من الشحن ولاحقاً الانفجار، أو قابلة للهمود والاستكانة. مؤخراً ظهر إلى العلن ما اعتل على مدى أشهر في جرح العلاقات بينهما، والذي لم ينجح خطابوه منذ أيام حرب اليمن في ستينيات القرن الماضي بين الرئيس جمال عبد الناصر والسعوديين في إبرائه، وتم نزع فتيل الاحتقان وإغراقه على تناقضات قومية ودينية وسياسية على الأدوار والمواقع.

لسان حال مصر اليوم يتلخص في "تزامح سحب مثيرة للريبة والشكوك في وجود رغبة لفرض حصار اقتصادي على مصر لأسباب باتت معلومة، فالاختلاف مع مصر في بعض القضايا الإقليمية لا يعني إشهار سيف الخصومة أو الشروع في ممارسات هدفها هزّ كيان الدولة المصرية ومحاولة تصدير صورة أننا يمكننا أن نذل هذا البلد لأنه يخالف توجهاتنا(1). فيما لسان حال السعودية يقول: "إشكال مصر اليوم أنها ما زالت تعيش أوهام قيادة العالم العربي، وأنه لا أحد يستحق هذه القيادة سواها، والمعضلة الكبرى هنا أن مصر لا تبدو مهية لا سياسياً ولا اقتصادياً للقيادة، وخلاف ذلك فإن تركيبها الداخلية لم تتمكن من مواءمة متطلبات شعبها، لذلك فهي غير موجودة أصلاً في القضايا العربية، حتى في الدول التي تقع على حدودها تجدها مغيبة بالكامل، فكيف بالدول الأبعد؟"(2).

السؤال الآن: لماذا هذا التوتر بين البلدين في هذا الوقت، وقد كان نظام حسني مبارك لقرابة 30 عاماً على الدوام ينسق مواقف مصر مع السعودية؟ قبل الإجابة، لا بد من القول إن التمتع المصري عن الانخراط في قضايا المنطقة لمصلحة التيار السعودي المواجه لإيران وتيار

الذي شاركت مصر في مؤتمر غروروني الذي رعته بالأصالة روسيا الاتحادية وعقد في الشيشان لتحديد "من هم أهل السنة والجماعة"، بوفد من أربع شخصيات دينية رسمية ثقيلة على رأسها شيخ الأزهر أحمد الطيب والمقرب جداً من الرئيس السيسي والمكلف بترتيب الاتصال بالجماعات والفصائل الإسلامية الشيخ أسامة الأزهري، وقد أخرج الطيب الوهابية والسلفية من دائرة أهل السنة والجماعة.

الكواليس أيضاً تشهد على "وذمات" مصرية. سعودية تضغط على جرح العلاقة، حيث تنقل أحاديث عن تعمد الرئيس السيسي اصطحاب الرئيس عمر حسن البشير إلى العرض العسكري بمناسبة احتفالات أكتوبر لمدة ساعات، واستعراض أسلحة مصرية جديدة للمرة الأولى وتحليق الطائرات الحربية فوق رأسيهما، بهدف التخفيف من انجراره وراء الطلبات السعودية ومحاولة الضغط في قضية مثلث حلايب وشلاتين الحدودي، والتأكيد أن اللعب في الشأن المصري ممنوع وأن مصر جاهزة لأي احتكاك عسكري في حلايب وغير حلايب. ولا يستبعد في هذا السياق، أن تكون السعودية وراء الاتهامات الرسمية من الرئيس والحكومة الأثيوبية بضلوع مجموعات مصرية بتدريب وتمويل الاحتجاجات والعنف في مناطق محيطه بالعاصمة أديس أبابا.

ويمكن تعداد العشرات من المواقف المصرية تجاه السعودية التي تترك الرياض وتجعلها حاضرة، ما حداها باستدعاء سفيرها الممتاز في القاهرة أحمد القطان لمناقشة العلاقات المصرية السعودية والترتيب لزيارة وفد مصري رفيع المستوى لبحث العلاقات الثنائية وتوحيد الموقف العربي حول مشروع قرار تتبناه السعودية حول الأزمة السورية سيتم عرضه على مجلس الأمن خلال أيام

المصري وناسه الطيبين المتقبلين بالفطرة الحديث الديني، حيث القبضة الأممية المصرية تخف عن مثيلتها في العاصمة والمدن الكبرى، وهو أمر يراه النظام المصري وجع رأس إضافي بالغنى عنه.

هذا بخصوص "الحبل"، أما إذا نظرنا إلى "العصا" فنرى مثلاً عدم لقاء الرئيس السيسي مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن نايف أثناء تواجدهما على رأس وفديهما في اجتماعات الأمم المتحدة الشهر الماضي، فيما التقى وزير خارجيته سامح شكري مع نظيره الإيراني جواد ظريف. وقد عبّر مسؤول سعودي سابق عن المواقف المصرية وميلها للمواقف الإيرانية والروسية في سوريا بالقول إن القيادة السعودية "ضغعت بالانفتاح المصري المتسارع تجاه خصمها الإيراني"، وبأنها "طعنة في الظهر بعد حزمة المساعدات المالية الضخمة التي ضختها في الخزانة المصرية المفلسة"(3).

وقبل أيام صوّتت مصر في مجلس الأمن لصالح مشروع قرار تدعمه السعودية بخصوص حلب السورية وبعدها بساعة صوّتت مشروع قرار روسي بشأن حلب أيضاً بالإيجاب، بحجة أن المشروعين كليهما يتضمنان حرصاً على أرواح المدنيين ويطلبان وقفاً لإطلاق النار ويتفقان مع التوجهات المصرية. وقد قرأ المندوب السعودي الموقف المصري ووصفه بـ"المؤلم" متحسراً أن السنغال أقرب إلى الموقف العربي من موقف مصر. إن محاولة تفسير الأزدواج المصري في تصويتها تشير إلى أن التصويت الأول غير حقيقي ليقتن القاهرة أن روسيا سوف تجهضه بالفيتو، والتصويت الثاني هو الموقف الحقيقي للقاهرة من الأزمة السورية "الداعم" بالنتيجة للموقف الروسي والإيراني والنظام السوري، إذ كان بإمكان مندوب مصر في مجلس الأمن، وهي عضو فيه، عمرو أبو العطا الامتناع عن التصويت بحجة تصويتها على مشروع القرار الأول.